

سهم تيسلا يتصدر قائمة الأكثر تداولاً بين المستثمرين في الإمارات



«دبي:» الخليج

كشف «ساكسو بنك» عن قائمة أكثر الأسهم تداولاً بين عملائه في الإمارات خلال عام 2021، حيث تصدرتها تيسلا، الشركة الأمريكية العملاقة في مجال السيارات الكهربائية، يليها متجر ألعاب الفيديو جيم ستوب، وأبل وأمازون ونيو، وذلك في ظل مواصلة المستثمرين اتباع التوجهات العالمية المدفوعة بالتكنولوجيا.

وسجل الاقتصاد العالمي انتعاشاً ملحوظاً في العام الماضي بفضل حملات التطعيم الواسعة، كما ظهرت أسهم الميم، وشهدت سلاسل التوريد نمواً غير مسبوق، فضلاً عن بروز أسهم السيارات الكهربائية وأشباه الموصلات بين قائمة أكثر الأسهم تداولاً بين عملاء «ساكسو بنك» الذين يزيد عددهم على 800 ألف عميل حول العالم، وتبوأ تيسلا صدارة تصنيفات الأسهم قبل «نيو وإيه إس إم إل القابضة» و«أبل» و«إيه إس إم إنترناشيونال».

وبدأت السنة بتقلبات متزايدة وانطلاق حملة مدعومة من منصة ريدت التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في أنشطة قطاع التجزئة في العديد من عمليات بيع الأسهم على المكشوف، مثل «جيم ستوب» و«إيه إم سي». وحافظت العديد من هذه العلامات على جاذبيتها الكبيرة للمستثمرين على الرغم من تراجع الزخم المرتبط بها، وواظب محللو «ساكسو بنك»

على تشجيع المستثمرين على توخي الحذر، ومراقبة المخاطر عن كثب عند التداول بهذه الأسهم التي تميزت بمستويات غير مسبقة من التقلبات.

وقال بيتر جارنري، رئيس استراتيجيات الأسهم لدى «ساكسو بنك»: «سجلت الأسهم العالمية نتائج مميزة في هذا العام، حيث ارتفعت الأسواق بنسبة 20% تقريباً.

وجاء الأداء القوي مدفوعاً بانتعاش كبير في الأرباح بنسبة 104% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

وبرزت في عام 2021 توجهات عديدة، حيث شهدت سلاسل التوريد نمواً غير مسبوق لم تعد معه قادرة على تلبية الطلب الاستثنائي من الاقتصادات المتقدمة. وتمثلت العواقب في ارتفاع تكاليف السلع وفرض قيود على توريد المكونات الصناعية الرئيسية مثل أشباه الموصلات، والتي عادت بتأثير سلبي على إنتاج السيارات.

وتفوقت أسهم السلع وأشباه الموصلات في الأداء على الأسهم العالمية خلال العام نتيجة فرض تلك القيود.

وفي ضوء قيود التوريد والطلب المرتفع، برز التضخم كظاهرة واسعة النطاق وضعيفة الانتقال، وهو ما واصلت البنوك المركزية التشديد عليه، مع اجتماع اللجنة الفيدرالية للأسواق المفتوحة في ديسمبر، والذي مهد الطريق لارتفاع أسعار فائدة الاحتياطي الفيدرالي في عام 2022، حيث أصبح التضخم مصدر قلق اقتصادياً رئيسياً وأحد المخاطر التي تعيق النمو.

ودفعت التوقعات بارتفاع مستويات التضخم وزيادة أسعار الفائدة، العديد من المستثمرين إلى تقييم نشاطهم المرتبط بأسهم النمو، والتي تعتبر أكثر حساسية وارتباطاً بأسعار الفائدة، مما أدى إلى تراجع بعض الأسهم التي سجلت أداء مميزاً خلال العام الماضي، مثل أسهم التحول الأخضر والتجارة الإلكترونية، وأسهم الفقاعة، لتكون ضمن قائمة أسوأ الأسهم أداء لهذا العام. وسيذكر العالم عام 2021 الذي أوشكت فيه الصين على مواجهة أكبر التحديات منذ الأزمة المالية الكبرى، مع أزمة الإسكان المتصاعدة والإجراءات التكنولوجية الرامية لتعزيز مستويات الرخاء المشترك، إلى جانب ضعف الطلب المحلي الذي دفع بالأسهم الصينية إلى قاع قائمة الأسهم العالمية.

ويتمثل الجانب الآخر من التحديات التي واجهتها الصين في بروز الهند كإحدى القوى الكبرى التي حققت نتائج إيجابية خلال المرحلة الأولى من الأزمة الصحية العالمية، حيث شهد سوق الأسهم فيها انتعاشاً قوياً وسجلت الأرباح أرقاماً قياسية جديدة.

ومع حلول عام 2022 يتمحور السؤال الأكثر أهمية للمستثمرين حول ارتفاع أسعار الفائدة خلال العام المقبل، والذي سيحدد بدوره العديد من التوجهات.